اذ هو تمليك الشيء بمثله فكما اشترط المواقفة فكذا هنا وكون القرض فيه سائغا شرعا كما يأتي لانا نقول ذلك لان المعاوضة فيه هي المقصودة شرعا نعم القرض الحاكمي ومن القرض الحاكمي امر غيره باعطاء ماله قرضا فيه كاعط شاعرا اي حيث شرط الرجوع او نظام او اطعام فتعير وكبيع هذا وانفقه على نفسك نفقة القرض ويصدق فيها وعمر داري كما يأتي اخر الصلح وبما ذكر ان كان المرجوع به متقدما او معينا يرجع بمثله ولو صورة كالقرض وكاشتر هذا ثوبك لحث فيرجع بقيمته مرو ع ش قال ط ف اي حيث شرط الامر الرجوع كما اشار اليه م ر لان ما كان لازما له كوفاء الدين او متمكنا له اللازم كعقود المبايعة اخذ لم يحتج فيه الى شرط الرجوع وما لم يكن كذلك لا بد فيه من شرط الرجوع واعطاء الشاعر مثلا هذا القبيل ويحتمل انه لا يحتاج لشرط الرجوع فيما يدفعه للشاعر والظالم لان القرض من ذلك دفع هجو الشاعر حيث لم يعطه ودفع شر الظالم عنه وكلاهما منزل منزلة اللازم وكذا في عمر داري لان الحامل وان لم تكن لازمة لكنها تنزل منزلته لجريان العرف بعدم اهمال الشخص لملكه حتى يخرب وهذا الاحتمال هو الذي يظهر مع ان عين للدافع قدرا فذاك ظاهر والاصدق الدافع في القدر للانتفاع ش ومن ذلك ايضا دفع بعض الناس الدراهم عند بعض في القهوة والحمامات ومجيء بعض الجيران بقهوة وكحك مثلا لحماتي ع ش ومنه ايضا كسوة الحاج بما جرت العادة بالرجوع فيه كما قال اما ما جرت به العادة من دفع السفوط للمزين او الشاعر ونحوهما فلا رجوع به الا اذا كان باذن صاحبها لفرج وشرط الرجوع عليه وليس منه الماذي سكوته على الاخذ ولا وضعه الصينية المعروفة الان على الموضع واخذ السفوط وهو ساكت ه و الذي يحرر من كلام م ر وجمع حواشيه ما انه لا رجوع في السفوط المعتاد في هذا الزمان اي لا يرجع به مالكه اذا وضعه في يد صاحبها الفرج او يده دون الا بشروط ثلاثة ان ياتي بلفظ كهذه ونحوها وان ينوي الرجوع ويصدق ما وورد فيها وان يعتاد الرجوع فيه واذا وضعه

في

في يد المزين او نحوه او في الطاسة المعروفة فلا رجوع الا بشرط اذن صاحبها الفرج وشرط الرجوع كما قررنا سابقا خ ف كالانفاق على اللقيط اي ممن لا يجب عليه بان كان معسرا بخلاف الموسر والمراد بالانفاق باذن الحاكم فان لم يوجد اشهد بالانفاق فان لم يوجد وانفق بنية الرجوع والحاكم يرجع كما في سل قال الشوبري وانظر هل الواجب مثل ما انفقه ولو متقوما او بدله وقضية كلامهم الاول قيل وصرحوا في باب الاطعمة واللقطة بالثاني فليراجع اه ق ي ومر ما نصه وفيما ذكر انه ان كان المرجوع به متقدما او معينا يرجع بمثله ولو صورة كالقرض واطعام الجائع اي الذي وصل الى حالة لا يكن احد العفو معه ويشترط غناه بخلاف من لم يصل الى ما ذكر فلا شيء عليه لان المالك مقصر حيث لم يذكر عوضا وبخلاف الفقير فلا يجب عليه شيء لان اطعامه من فروض الكفاية على اهل الثروة وبهذا التقرير سقط ما توهم من تناقض كلامهم هنا وفي السير والاطعمة شوبري وج ف وعباق خ ل قوله ولا يفتقر الى ايجاب وظاهر كلامهم وان كانوا اهلا للتبرع اه فلا يفيد ذلك بان يصلوا الى حالة لا يمكنون فيها من الخطاب كما مر وعلى كون اطعامه قرضا حيث كان الدافع غنيا والمدفوع له غنيا او كان الدافع فقيرا او كان الدافع فقيرا والمدفوع له غنيا فان كان الدافع غنيا والمدفوع له فقيرا فلا يكون قرضا لوجوب الدفع له وفي السير ان اطعام الجائع ونحوه واجب وينبغي تقييد ما في الواد هي الفقير واكره الدافع ش فيما ذكر بقوله وصيغته اي صيغة الاجارة وصيغة اقرضتك واسلفتك واوجدته بمثله او ملكتكه على ان ترد بدله ه ح وقع كان على الثاني ان يزيد امثلة على ما في عبارة الاصل حتى تظهر المناقشة المذكورة وكان عليه ان يناقش ايضا بان عبارة اوفى من حيث ان اعادة الكاف تفيد ان ما بعدها يجاري لما قبلها في كونه كناية وما قبلها صريح على طريقته وشرط مقرض اختيار اما قال ذلك ولم يقل وشرط